إعداد الأستاذة : ميراي تنوري

القيم وتنظيم الحياة المشتركة

1- القيم الإجتماعيّة والمدنيّة أساس لتنظيم الحياة المشتركة :
مُستقبلنا المشترك ، تُحدّدُ نوعيّته القيم التي نتربّى عليها ونلتزم تطبيقها في حياتنا اليوميّة ، فالقيمُ ضروريّة لحياةٍ مشتركةٍ تسودها العدالة . ومن لا يحترمِ القيم ، ينتهك مبدأ المساواة بين الأفراد ، أمّا بالنّسبة للأشخاص الذين لا يتّخذون هذا الموقف ، فيصبحون مسؤولين عن أفعالهم أمام الرّأي العامّ والقانون والمحاكم ، من هنا ، كان الإرتباط الوثيق بين العدالة ودولة القانون .

2- لا مجتمع دون قيمٍ اجتماعيّةٍ :
فمن أُسس انتظام الحياة المشتركة ، أن أعي أنّ الأشخاص الآخرين مُختلفون عنّي ، ولكنّهم مُتساوون معي .

3- القيم المدنيّة أساس دولة القانون :
الحياة المشتركة السّليمة ، ترتكز على القيم الإجتماعيّة والمدنيّة التي تنقض كلّ النّظريّات المبنيّة على التفوّق العنصريّ أو العرقيّ أو الدينيّ... وتُكرّس بالمقابل قيمة المواطن كإنسانٍ ذي كرامةٍ متأصّلةٍ ، مُتساوٍ مع جميع المواطنين ، دون أدنى تفرقةٍ قائمةٍ على المناطقيّة أو الأصول العائليّة أو الإجتماعيّ...

4- نعيش معاً بسلام :
ما يضمنُ لنا العيش بسلامٍ هو الالتزام بالقيم الإجتماعيّة والمدنيّة . والحياة المشتركة ، بحاجة ماسّة إلى هذه القيم لتلافي النزاعات ، الفرديّة منها والجماعيّة . الودّ واللّطف مثلاً ، فهما مفتاحنا إلى حياةٍ مجتمعيّةٍ سليمةٍ وإلى علاقاتٍ مهنيّةٍ جيّدة ، وهذا ما يسمح لنا بالعيش في سلام .

5- تكامل القيم الإجتماعيّة والمدنيّة :
تتكامل القيم الإجتماعيّة والمدنيّة في تنظيم الحياة المشتركة . فعدمُ التزام القيم الاجتماعيّة ، يجعلُ من الإنسان فرداً معزولاً ، غير مرغوب فيه في محيطه . أمّا عدم التزام القيم المدنيّة ، فيُؤدّي بالشخص إلى المحاكم التي تتّخذ بحقّه العقوبة الكفيلة بإعادة الحقوق إلى أصحابها . الأولى تُمثّل النطاق الأخلاقيّ ، والثانية تُمثّل النّطاق القانونيّ .
وبتكامل القيم الاجتماعيّة والمدنيّة ، من خلال التزام مضمونها ، تنتظمُ الحياةُ المشتركةُ بعدالةٍ ، حفاظاً على الحرّيّة والمساواة بين المواطنين .

6- المصطلحات :
القيمة الإجتماعيّة : هي حالةٌ مثاليّةٌ يقيسُ بها الأفراد والجماعاتُ تصرّفاتهم .
الرّأي العامّ : هو الفئات التي تُعنى بالشأن العامّ وتلتزم قضايا المجتمع .